تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا
بوركينا فاسو نموذجًا

د. شيماء محي الدين(*)

- **ملخص**

تمتلك الكثير من دول القارة الأفريقية تاريخاً حافلاً بالانقلابات العسكرية منذ حصولها على الاستقلال عن الاستعمار الغربي في ستينيات القرن الماضي. وبالرغم من انحسار موجة الانقلابات العسكرية إلى حد بعيد، وبخاصة منذ قيام الاتحاد الأفريقي ورفض هذا الأخير الاعتراف بالحكومات التي تصل للسلطة بالطريق غير الدستوري، إلا أن المتأمل لمجريات الأحداث في دول القارة الأفريقية خلال العقد الماضي –منذ عام 2010 حتى نهاية عام 2022– يدرك دونما عناء أن ثمة تجدد لمسلسل الانقلابات العسكرية في مختلف دول وأقاليم القارة. وتعتبر بوركينا فاسو من الدول الأفريقية التي لها تاريخ في الانقلابات العسكرية وصلت إلى تسع انقلابات عسكرية خلاف المحاولات الانقلابية الفاشلة، غير أن كثافة تلك الانقلابات في الفترة الأخيرة باتت تسترعي الانتباه، ففي أقل من عام قام انقلابان عسكريان، والمتأمل للمبررات المعلنة من قادة الانقلاب في كلتا الحالتين يدرك عدم وجود فوارق جوهرية تبرر قيام انقلاب مضاد بعد أشهر قليلة من الانقلاب السابق عليه. ولعل هذا ما يعد مؤشراً لوجود ثمة عوامل داخلية وخارجية تتحكم بدرجة كبيرة في مسار الأحداث ومجمل التفاعلات داخل المؤسسة العسكرية التي ربما تتحول إلى مجرد أداة لتحقيق أهداف بعض القوى الخارجية في المنطقة. ومن هنا فإن التعرف على دوافع انقلاب سبتمبر 2022 في بوركينا فاسو، وكذا التعرف على دور القوى الداخلية والدولية في تحريك الأحداث في الداخل مسألة جديرة بالدراسة لما لذلك من تداعيات على مستقبل الأوضاع الداخلية ليس فقط في الدولة محل الدراسة وإنما في غيرها من دول الإقليم.

الكلمات المفتاحية: الانقلابات العسكرية؛ بوركينا فاسو؛ إبراهيم تراوري؛ فاجنر.

(*) أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

Abstract

African Countries have a long history of military coups since they gained independence in the 1960s. Although the wave of military coups has receded to a great extent, especially since the establishment of the African Union and the latter’s refusal to recognize governments that come to power through unconstitutional means, many countries have lately witnessed a new wave of military coups. Burkina Faso is considered one of the African countries that has a history of military coups, with a historical record of nine successful military coups, other than the failed coup attempts, but the intensity of those coups in the year 2022 (namely January and September 2022 coups) has attracted attention. In both cases, justifications are almost the same, with no fundamental differences realized. Perhaps this is an indication of the presence of internal and external factors that largely control the course of events and the overall interactions within the military institution, which may turn into a mere tool to achieve the goals of some external powers in the region. Hence, identifying the motives of the September 2022 coup in Burkina Faso, as well as identifying the role of internal and externalfactors, and the role of great powers in manipulating events internally, is an issue that deserves study because of its repercussions, not only on the future of the country under study, but also in the whole region at large.

Key words: coup d’état- Burkina Faso- Captain Traoré- Wagner

مجلة الدراسات الإفريقية 356

- **مقدمة**

إن ظاهرة الانقلابات العسكرية ليست بالجديدة على الدول الأفريقية التي لها تاريخ حافل بالانقلابات منذ حصولها على الاستقلال عن الاستعمار الغربي في ستينيات القرن الماضي، حيث ظل التداول غير السلمي للسلطة عبر الانقلابات العسكرية هو الأسلوب الأكثر انتشاراً في دول القارة طوال فترة الحرب الباردة. ومع انتهاء الحرب الباردة بانتصار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وانهيار الاتحاد السوفييتي، فقدت النظم والحكومات العسكرية في أفريقيا مصدراً هاماً للدعم، وأصبح الدعم الأمريكي لهذه النظم مشروطاً بالتزامها بالتحول الديمقراطي والتعدد الحزبي والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة نزيهة، وذلك في إطار ما عرف بـ "المشروطية السياسية"، الأمر الذي انعكس بوضوح على عملية تداول السلطة في الكثير من الدول الأفريقية. وبالرغم من انحسار موجة الانقلابات العسكرية إلى حد بعيد، وبخاصة منذ قيام الاتحاد الأفريقي ورفض هذا الأخير الاعتراف بالحكومات التي تصل للسلطة بالطريق غير الدستوري، إلا أن المتأمل لمجريات الأحداث في دول القارة الأفريقية خلال العامين الماضيين يدرك دونما عناء أن ثمة تجدد لمسلسل الانقلابات العسكرية في مختلف دول وأقاليم القارة، الأمر الذي دفع الكثير من الباحثين للتساؤل حول جدوى تجارب التحول الديمقراطي في أفريقيا، في حين دفع البعض الآخر إلى إعادة تقييم مخرجات تجربة التحول الديمقراطي في أفريقيا. وبين هذين الفريقين، ظهر فريق آخر من الباحثين بدأ يتساءل حول الدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في أفريقيا بشكل عام، لا سيما في ظل تنامي دور تلك المؤسسة في الكثير من الأحيان لدرجة أن القيادات العسكرية باتت تتصدر المشهد السياسي في الكثير من دول القارة.

وفي هذا الإطار، تهدف هذه الورقة إلى تقديم دراسة تحليلية لظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا، بالتطبيق على حالة بوركينا فاسو، بوصفها إحدى الدول التي لها تاريخ من الانقلابات العسكرية كان آخرها انقلاب مضاد في 30 سبتمبر عام 2022 –

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

الذي تركز عليه الدراسة- بقيادة النقيب إبراهيم تراوري، وذلك بعد أقل من ثمانية أشهر على قيام انقلاب يناير 2022 بقيادة المقدم بول هنري داميبا. ولعل هذا ما يجعلها حالة جديرة بالدراسة للتعرف على الأسباب التي حدت ببعض أفراد المؤسسة العسكرية للقيام بانقلاب ضد الحكم العسكري للبلاد في ظل بيئة داخلية وإقليمية يمكن وصفها بالمضطربة على خلفية انتشار الكثير من الهجمات الإرهابية التي ارتفعت معها وتيرة العنف وتصاعدت حدته على نحو ربما لم تشهده الدولة من قبل بهذه الصورة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خصوصية الحالة التي تركز عليها، ذلك أن بوركينا فاسو من الدول الحبيسة -غير الساحلية- التي خضعت للاستعمار الفرنسي لفترة طويلة امتدت من عام 1896 حتى استقلت عن فرنسا عام 1960، وهي فترة طويلة تأثرت خلالها بوركينا فاسو -فولتا العليا سابقاً- بالميراث الاستعماري الذي ظلت آثاره ممتدة حتى في مرحلة ما بعد الاستقلال، إذ مازالت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للدولة، وما زالت فرنسا تعتبرها إحدى مناطق نفوذها التقليدي، بالرغم من تنامي الاستياء الشعبي من الوجود الفرنسي في بوركينا فاسو، وانتشار دعاوى تنويع الشراكات العسكرية في البلاد إلى حد دفع العديد من منظمات المجتمع المدني البوركينابية للمطالبة بمغادرة السفير الفرنسي للبلاد، الأمر الذي أثار حفيظة فرنسا كما أثار مخاوفها بشأن خسارة بوركينا فاسو كما خرجت من قبل من مالي وأفريقيا الوسطى على خلفية أحداث مشابهة لسيناريو بوركينا فاسو وبذات المبررات.

ومن ناحية أخرى فإن بوركينا فاسو من الدول الأفريقية التي لها تاريخ في الانقلابات العسكرية وصلت إلى تسع انقلابات عسكرية خلاف المحاولات الانقلابية الفاشلة -على نحو ما سبقت الإشارة، غير أن كثافة تلك الانقلابات في الفترة الأخيرة باتت تسترعي الانتباه، ففي أقل من عام قام انقلابان عسكريان، والمتأمل للمبررات المعلنة من قادة الانقلاب في كلتا الحالتين يدرك عدم وجود فوارق جوهرية تبرر قيام انقلاب مضاد بعد أشهر قليلة من الانقلاب السابق عليه. ولعل هذا ما يعد مؤشراً

مجلة الدراسات الإفريقية 358

لوجود ثمة عوامل داخلية وخارجية تتحكم بدرجة كبيرة في مسار الأحداث ومجمل التفاعلات داخل المؤسسة العسكرية التي ربما تتحول إلى مجرد أداة لتحقيق أهداف بعض القوى الخارجية في المنطقة. ومن هنا فإن التعرف على دوافع انقلاب سبتمبر 2022 في بوركينا فاسو، وكذا التعرف على دور القوى الداخلية والدولية في تحريك الأحداث في الداخل مسألة جديرة بالدراسة لما لذلك من تداعيات على مستقبل الأوضاع الداخلية ليس فقط في الدولة محل الدراسة وإنما في غيرها من دول الإقليم.

ويعتبر التقارب الجغرافي بين مالي وبوركينا فاسو من الأمور التي تجعل من بوركينا فاسو حالة جديرة بالدراسة، لا سيما في ظل التشابه الكبير في الأحداث الداخلية بين بوركينا فاسو ومالي، الأمر الذي يعد بمثابة انتقال لظاهرة الانقلابات العسكرية بمنطق العدوى بين دول الجوار وبعضها البعض لا سيما في إقليم غرب أفريقيا، كما يشكل اختبارا حقيقيا لكل من الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في تعاطيهما مع تصاعد موجة الانقلابات العسكرية في الإقليم، الأمر الذي يحمل في طياته الكثير من التساؤلات حول إمكانية قيام انقلابات مماثلة في دول أخرى في هذه المنطقة في المستقبل القريب من عدمه. ولذا تعتبر دراسة الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو ومحاولة استشراف مآلاته المستقبلية وتداعياته على ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا أمراً من الأهمية بمكان.

إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في بحث مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو من جهة، وكذا في محاولة التعرف على ما لهذه الأحداث من آثار وتداعيات ليس فقط في الحاضر وإنما أيضا في المستقبل. ومن هنا يصبح التساؤل الرئيسي الذي تسعى الدراسة للإجابة عنه: إلى أي مدى اضطلعت القوى الخارجية بدور في قيام انقلاب سبتمبر 2022 في بوركينا فاسو؟ وما مدى إمكانية استعادة النظام الدستوري في البلاد في المستقبل في ضوء معطيات

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

الواقع العملي؟ أو بعبارة أخرى ما مدى إمكانية انسحاب المؤسسة العسكرية من الحكم في بوركينا فاسو وتسليم السلطة لحكومة مدنية تصل للحكم بالطرق الدستورية؟

تساؤلات الدراسة

وفي هذا الإطار تسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- ما أبرز أشكال التدخل العسكري في الحياة السياسية في أفريقيا؟
- كيف أثرت البيئة الإقليمية على قادة الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو؟
- ما أهم مبررات الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو؟
- ما مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية على الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو؟
- ما أبرز مواقف الدول الكبرى إزاء انقلاب بوركينا فاسو؟
- إلى أي مدى يمكن أن يشكل انقلاب سبتمبر عام 2022 في بوركينا فاسو نقطة تحول في معالجة الملفات والقضايا الهامة التي شكلت مبررا لقيام الانقلاب ابتداءً؟

منهج الدراسة

تتبنى الدراسة منهج تحليل النظم لدافيد ايستون، وذلك من خلال تحليل ظروف البيئة الداخلية والخارجية للانقلاب العسكري الذي شهدته بوركينا فاسو في أواخر شهر سبتمبر عام 2022، وكذا دراسة أسباب الانقلاب بوصفها تمثل المدخلات التي دفعت قادة الانقلاب للقيام بهذا الانقلاب في ذات التوقيت، ثم تنتقل الدراسة إلى المخرجات ممثلة فيما أسفر عنه هذا الانقلاب من تداعيات على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية لهذه الدولة الحبيسة، ثم تأتي التغذية العكسية من خلال تقييم التجربة برمتها ومحاولة استشراف الآفاق المستقبلية للحكومة العسكرية في بوركينا فاسو، ولمجمل الأوضاع السياسية في بوركينا فاسو في ضوء معطيات الواقع العملي. وفي إطار التكامل المنهجي، تتبنى الدراسة أيضاً منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على حالة

مجلة الدراسات الإفريقية 360

بوركينا فاسو، وتحديداً انقلاب سبتمبر عام 2022، والذي تم عرضه وتحليل أسبابه وتداعياته على واقع ومستقبل الدولة في مختلف أقسام الورقة.

تقسيم الدراسة

تطبيقا للمنهج السابق الإشارة إليه، وفي سعيها للإجابة عن التساؤلات سالفة الذكر، تنقسم الدراسة إلى خمسة أقسام، فضلاً عن مقدمة الدراسة وخاتمتها، حيث تبدأ الدراسة بمدخل نظري يقدم عرضاً لأبرز أنماط ونظريات تفسير التدخل العسكري في السياسة، ثم يأتي القسم الثاني ليقدم نظرة عامة لتطور ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا، وما شهدته من تجدد بعد انحسار استمر لسنوات طويلة. وفي القسم الثالث، يتم تناول حالة الدراسة من خلال عرض أهم سمات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية التي قام في إطارها انقلاب سبتمبر عام 2022 في بوركينا فاسو وأسباب الانقلاب، ثم يعرض القسم الرابعأبرز تداعيات الانقلاب العسكري السالف بيانه، في حين يركز القسم الخامس والأخير من الدراسة على أبرز مواقف القوى الإقليمية والدولية من الانقلاب محل الدراسة. وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها كما تتضمن رؤية عامة للمشهد السياسي في بوركينا فاسو وسيناريوهاته المستقبلية. وبعبارة أخرى، تتضمن الدراسة الأقسام التالية:

القسم الأول: نظريات وأنماط التدخل العسكري في الحياة السياسية

القسم الثاني: تطور الانقلابات العسكرية في أفريقيا: نظرة عامة

القسم الثالث: بيئة وأسباب انقلاب سبتمبر 2022 في بوركينا فاسو

القسم الرابع: تداعيات الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو

القسم الخامس: مواقف القوى الإقليمية والدولية من الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

القسم الأول: نظريات وأنماط التدخل العسكري في الحياة السياسية

إن ظاهرة تدخل العسكريين في الحياة السياسية ليست من الحداثة بمكان، إنما هي قديمة من حيث أصولها. وبصفة عامة تتخذ هذه الظاهرة أشكالاً وأنماطاً متعددة. وفي هذا الإطار، يركز هذا الجزء من الدراسة على النظريات المفسرة للتدخل العسكري في الحياة السياسية، ثم ينتقل لبيان أبرز أنماط تدخل العسكريين في الحياة السياسية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: نظريات تفسير التدخل العسكري في الحياة السياسية

تنوعت الاتجاهات النظرية والمدارس الفكرية التي أولت اهتماماً كبيراً بدراسة وتفسير ظاهرة تدخل العسكريين في الحياة السياسية. وهنا تجدر الإشارة إلى ثلاثة مدارس رئيسية قدمت تفسيرات لهذه الظاهرة. ويمكن عرض أهم إسهامات رواد هذه الاتجاهات وتلك المدارس على النحو التالي:

أ. **المدرسة الأولى:** ويركز روادها على تفسير التدخل العسكري في الحياة السياسية من خلال النظر إلى ظروف البيئة السياسية والاجتماعية للدولة، والتي تنشط في إطارها المؤسسة العسكرية. ومن أهم رواد هذه المدرسة "صمويل هنتنجتون" و"صمويل فاينر". ويرى أنصار هذه المدرسة أن ظاهرة الانقلابات العسكرية عادة ما تنتشر في البلدان ذات الأنظمة السياسية التي تفتقر إلى ثقافة المأسسة، والتي تعاني من عدد من المشكلات من أبرزها غياب التنمية وظهور الانقسامات الاجتماعية. وفي هذه الحالة، يصبح الحد من التدخل العسكري في الحياة السياسية لدى أنصار هذه المدرسة الفكرية مرهوناً بزيادة المأسسة ورفع مستويات التعبئة الاجتماعية بما يدفع الأفراد لتطوير التزاماتهم نحو مؤسساتهم وأنظمتهم المدنية، والنظر إليها بوصفها الوسيلة الكفيلة للوصول للسلطة والموارد، وعندئذ يبقى الجيش في بيئته الطبيعية ويلتزم بوظيفته الأساسية المتمثلة في الدفاع الوطني.[1]

---

[1] Samuel P. Huntington: **The Soldier and the State: The Theory and politics of civil- Military relations,** (New York: Harvard University Press, 1957), pp. 80- 83

مجلة الدراسات الإفريقية 362

ب. **المدرسة الثانية:** وتركز هذه المدرسة على تفسير التدخل العسكري في الحياة السياسية استناداً إلى طبيعة المؤسسة العسكرية ذاتها من حيث قدراتها التنظيمية وكذا من حيث سمات العسكريين أنفسهم من الانضباط والانسجام والمهنية وحب الوطن، وغير ذلك من عوامل تدفع بهم للتدخل من أجل إنقاذ دولتهم وتخليصها من أيدي المدنيين الفاشلين. ويعتبر "موريس جانوفيتز" من أبرز أنصار هذه المدرسة الفكرية.[1]

ج. **المدرسة الثالثة:** وتركز هذه المدرسة على تفسير التدخل العسكري في الحياة السياسية من خلال نظرية التشارك والتوافق، والتي تقوم على رفض الفصل التام بين اختصاصات المؤسسات السياسية والمؤسسات العسكرية بوصفه أمر غير واقعي، ومن ثم فإن الحوار والتوافق والتركيز على القيم المشتركة بين السياسيين والنخبة العسكرية تصبح بمثابة ضمانات كفيلة لاحتواء تدخل العسكريين في الحياة السياسية. وهنا يتحدد نمط العلاقة بين الاثنين وفق أربعة عوامل أساسية هي: التكوين الاجتماعي للمؤسسة العسكرية ومدى تمثيلها لفئات وتباينات المجتمع، وعملية صنع القرار ومدى مشاركة العسكريين فيها، ومدى تطور التحالفات بين النخب المدنية والعسكريين لتحقيق المصالح المشتركة، وسياسات التجنيد ومدى اعتمادها على التوافق والتطوع وليس الإجبار.[2] ولعل هذا ما جسدته رؤية "ريبيكاشييف"، والتي ترتكز على فرضية مؤداها أن مبالغة المؤسسات المدنية في تحييد الجيش سياسياً قد يسهم في تصاعد تدخله في الحياة السياسية من الناحية العملية.[3]

1- Alex Thomson: **An Introduction to African politics** (London: Routledge, 2000), pp. 128- 129

2- د. شادية فتحي إبراهيم: "العلاقات المدنية- العسكرية والتحول الديموقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية".، **مجلة النهضة**، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الرابع، أكتوبر 2006) ص ص 16- 18

3- امحمد رفيق غراب: "العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في الأطر النظرية (مصر أنموذجا)".، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، (الجزائر: جامعة باتنه 1، العدد 13، جويليه 2018)، ص ص 112- 113

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

ثانياً: أنماط التدخل العسكري في الحياة السياسية

ميزت الأدبيات المعنية بدراسة تدخل العسكريين في الحياة السياسية بين نمطين أساسيين لهذا التدخل: الأول نمط التدخل غير المباشر، أما الثاني فهو نمط التدخل المباشر والمعروف بالنمط الانقلابي. وفيما يلي عرض لأهم ما يميز كلا النمطين.

أ. نمط التدخل غير المباشر للعسكريين في الحياة السياسية

يعرف هذا النمط باسم نمط جماعة الضغط، حيث تلعب المؤسسة العسكرية في إطار هذا النمط دور جماعة الضغط داخل النظام السياسي. ويتسم هذا النمط بجملة من السمات لعل من أبرزها القبول بمبدأ السيطرة المدنية على العسكريين في إطار سيادة مفهوم ما يعرف بالعسكري المحترف.

وفي إطار هذا النمط، يفتقر العسكريون إلى الرغبة في التدخل في الحياة السياسية بشكل مباشر، ويتمثل دورهم الفعلي في العملية السياسية فيما يتصل من هذه العملية بشكل مباشر بالدور العسكري، وبخاصة فيما يتصل بما يمس الأمن القومي وسياسات وتدابير حمايته. وبصفة عامة يظهر هذا النمط بوضوح في الدول المتقدمة التي تتميز بدرجة عالية من المؤسسية في نظمها السياسية. [1]

ب. نمط التدخل المباشر للعسكريين في الحياة السياسية

تضطلع المؤسسة العسكرية في إطار هذا النمط بدور سياسي مباشر، وهدف العسكريين هو السيطرة على مقاليد الحكم معتبرين النظام السياسي بمثابة ميدان لتعظيم تأثيرهم وتعزيز سلطاتهم في الدولة. وعلى عكس النمط السابق، يتسم هذا النمط بعدم احترام مبدأ السيطرة الميدانية على العسكريين، ولذا تسيطر حالة من الحذر والريبة على نظرة النخب الحاكمة في هذه الدول لنشاط العسكريين في المجتمع. وتتسم الحكومات في إطار هذا النمط بالضعف والهشاشة، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على السيطرة على تكويناتها العسكرية بشكل عام، وهو ما يمهد الطريق أمام قيام العسكريين بدور

---

[1] د. حمدي عبد الرحمن حسن: **العسكريون والحكم في إفريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية**، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ط 1، 1996) ص ص 10- 11

مجلة الدراسات الإفريقية 364

مباشر في الحياة السياسية. ويعرف هذا النمط عادة باسم "النمط الانقلابي"، وكثيراً ما يطلق عليه أيضاً "النمط البريتوري. ولعل من أبرز سمات هذا النمط ضعف الهياكل والمؤسسات السياسية في الدولة من جهة، وغياب الشرعية السياسية ليس فقط على مستوى القيادة السياسية وإنما على مستوى النظام السياسي برمته. ويصبح هذا النمط أقرب للتحقق عندما يفتقر الحكم المدني إلى الفاعلية ولا ينبني على مؤسسات، وبالتالي يصبح جهازه الإداري غير قادر على السيطرة على المؤسسة العسكرية. ولعل هذا ما يحدث حالة من الفراغ السياسي في المجتمع، تصحبها ضعف في السلطة المدنية وعدم استقرار في الأوضاع السياسية، بالإضافة إلى عدم استقرار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يمهد الطريق أمام العسكريين للاضطلاع بدور متزايد والتدخل بشكل مباشر في الحياة السياسية لسد هذا الفراغ السياسي.[1]

القسم الثاني: تطور الانقلابات العسكرية في أفريقيا: نظرة عامة

إن ظاهرة الانقلابات العسكرية ليست بالظاهرة الجديدة على الدول الأفريقية، فمنذ حصول جل الدول الأفريقية على استقلالها في مطلع الستينيات من القرن الماضي، بدأت الانقلابات العسكرية تنتشر في مختلف الدول الأفريقية. ويركز هذا القسم من الدراسة على أبرز مراحل تطور ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا من خلال تتبع تطوراتها عبر الزمن وذلك على النحو التالي:

أ. تزايد الانقلابات العسكرية في أفريقيا منذ عام 1960 حتى عام 1990

منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، عصفت بالدول الأفريقية موجة من الانقلابات قدرت بأكثر من مائة انقلاب ومحاولة انقلابية خلال عقد واحد منذ عام 1966 حتى عام 1976.ومع مطلع الثمانينيات، كان أكثر من نصف عدد الدول الأفريقية المستقلة في ذات الوقت يحكم بواسطة العسكريين الذين تولوا السلطة بانقلاب عسكري. وجدير بالذكر أن ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا خلال تلك الفترة لم تنشأ من فراغ ولم تكن بمنأى عن المتغيرات الخارجية التي ساهمت وبشكل بارز في

1- **المرجع السابق**، ص ص 11- 14

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

تنامي تلك الظاهرة وانتشارها في عموم أرجاء القارة وفي كافة أقاليمها. فخلال فترة الحرب الباردة، كان العامل الخارجي المتمثل في المنافسة بين القوتين العظميين على استقطاب حلفاء داخل القارة الأفريقية هو الأبرز من بين العوامل المسببة للانقلابات العسكرية. وليس أدل على ذلك من الانقلاب الذي أطاح بالزعيم الغاني كوامي نكروما عام 1966، ذلك الانقلاب الذي كان مدعوماً من قوى المعسكر الغربي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من أجل القضاء على أحد رموز اليسار الأفريقي. ومن ناحية أخرى، فقد كان الاتحاد السوفييتي وراء الانقلاب الذي وصل من خلاله منجستو هايلي ماريام للسلطة في إثيوبيا عام 1974، وذلك بعد الإطاحة بالإمبراطور هيلاسلاسي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية وهكذا.[1]

ب. انحسار ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا منذ عام 1990 حتى عام 2019

مع انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، خسرت الكثير من الحكومات العسكرية الأفريقية مصدراً رئيسيا للدعم المادي والسياسي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وفي الوقت ذاته فقد فرضت قوى المعسكر الغربي المنتصرة في الحرب الباردة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية شروطها على الدول الأفريقية،[2]وبات الدعم الأمريكي للنظم الأفريقية مشروطاً بتبني التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي في إطار ما عرف بالمشروطية السياسية والاقتصادية.[3] وبالرغم من انطلاق الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في القارة الأفريقية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن الانقلابات العسكرية لم تختف من الواقع الأفريقي، حيث شهدت

1- **المرجع السابق**، ص 14، ص 26.

2- د. مصطفى محمود منجود: "قضايا نظرية في مفهوم التحول نحو الديمقراطية".، د. حمدي عبد الرحمن (محرر)، **التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات**، (عمان: جامعة آل البيت، 1999)، ص 42.

3- راوية توفيق: "المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في أفريقيا".، **سلسلة دراسات مصرية أفريقية**، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، عدد 6، مارس 2002)، ص 5.

366 مجلة الدراسات الإفريقية

الفترة منذ عام 1990 حتى عام 2000 قيام العديد من الانقلابات العسكرية في عدد من الدول الأفريقية من بينها: مالي وتشاد ونيجيريا وجامبيا وليسوتو وسيراليون والنيجر وبوروندي وغيرها.

ومع قيام الاتحاد الأفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الأفريقية في أعقاب قمة سرت المنعقدة عام 1999، نص القانون التأسيسي للاتحاد على عدم الاعتراف بالحكومات التي تصل للسلطة بالطرق غير الدستورية، وكذلك فقد نصت المادة 30 من القانون التأسيسي للاتحاد على عدم السماح للحكومات التي تصل للسلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد.[1] ولقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على عدد الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول القارة، حيث شهدت ظاهرة الانقلابات العسكرية انحساراً على الساحة الأفريقية مقارنة بما كانت عليه من قبل، وإن لم تنقطع الظاهرة بحد ذاتها عن الواقع الأفريقي. وتقلص عدد الدول التي يحكمها العسكريون في أفريقيا من 43 دولة عام 1980 إلى 9 دول فقط عام 2001 على خلفية المتغيرات الدولية والإقليمية السابق الإشارة إليها.[2]وخلال الفترة منذ عام 2001 حتى عام 2010، شهدت القارة ستة انقلابات عسكرية ناجحة، واستمرت الظاهرة عند هذا المستوى حيث سجلت دول القارة ستة انقلابات أخرى في عقد كامل امتد منذ عام 2011 حتى عام 2020.

ج. تجدد ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا منذ عام 2020

بالرغم من انحسار موجة الانقلابات العسكرية نسبياً خلال الفترة منذ عام 1990 حتى عام 2020 مقارنة بالوتيرة التي كانت عليها في السابق، إلا أن المتأمل لسلسلة

1- **القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي**، المادة 30.
https://au.int/sites/default/files/pages/34873-file-au_constitutive_act_ar.pdf/ accessed 1/ 11/ 2022

2-محمد صالح عمر: **عودة الانقلابات إلى الواجهة في أفريقيا: من يوقف سقوط أحجار الدومينو؟**
https://shorturl.at/opMX5.accessed 22/ 11/ 2022

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

الانقلابات والانقلابات المضادة التي شهدتها الدول الأفريقية منذ عام 2020 حتى أواخر عام 2022، يدرك دونما عناء أن ثمة تجدد في ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا، فخلال عامين فقط، وتحديداً خلال الفترة منذ مطلع عام 2021 وحتى أواخر عام 2022، سجلت دول القارة الأفريقية ستة انقلابات عسكرية ناجحة في مالي وتشاد وغينيا وبوركينا فاسو، إذ شهدت الأخيرة انقلابين عسكريين في أقل من عشرة أشهر، وكذلك الحال بالنسبة لمالي، التي شهدت انقلابين عسكريين في أقل من تسعة أشهر، الأمر الذي يشير إلى تسارع وتيرة الانقلابات العسكرية بشكل أكبر من ذي قبل خلال العامين الماضيين، حيث جاء عدد الانقلابات خلال العامين الماضيين فقط مساوياً لإجمالي عدد الانقلابات التي شهدتها القارة في عشر سنوات منذ عام 2011.[1]

والملفت في هذا الإطار أن ظاهرة الانقلابات العسكرية تطورت على الساحة الأفريقية، وأنتجت أنماطاً أكثر مرونة وكذا أكثر قدرة على التكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية في أفريقيا، على نحو ما مكنها من الاستمرار والاستفادة من بعض الظروف والمعطيات الداخلية والخارجية المتمثلة في الاستياء الشعبي من أداء بعض الحكومات الأفريقية في الداخل، وكذا الاستفادة من مساعي مختلف القوى الدولية لتعظيم مصالحها داخل القارة. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن المتأمل للاتجاهات العامة للظاهرة يلاحظ أنها لم تعد بذات القدر من الاتساع والانتشار الذي كانت عليه خلال العقود الثلاثة التالية لاستقلال الدول الأفريقية، حيث باتت أقل انتشاراً وأكثر تركزاً في إقليم غرب أفريقيا وبخاصة في الساحل الأفريقي، فمن بين 26 انقلاباً عسكرياً ناجحاً شهدته القارة الأفريقية منذ عام 1990 حتى أواخر عام 2022، وقع عشرون انقلاباً في دول غرب أفريقيا، من بينهم 12 انقلاباً في دول الساحل، الأمر الذي يشير إلى قدر

---

[1] د. أحمد أمل: **تفكيك سردية "عودة الانقلابات" في أفريقيا**
https://acpss.ahram.org.eg/News/17430.aspx/ accessed 3/ 12/ 2022

مجلة الدراسات الإفريقية 368

من التركز للانقلابات العسكرية في الساحل الأفريقي، وبخاصة خلال الخمس سنوات الأخيرة، وذلك على النحو المبين على الخريطة رقم (1).[1]

الخريطة رقم (1):

الدول التي شهدت أكبر عدد من الانقلابات العسكرية في أفريقيا منذ 1960 حتى فبراير2022

المصدر: عبد الجليل سليمان: **الانقلابات في إفريقيا.. من الذي ينسف الاستقرار**

https://shorturl.at/fqvEM/ accessed 10/ 10/ 2022

وفي هذا الإطار، تتمتع حالة بوركينا فاسو بخصوصية تجعلها جديرة بالدراسة، فقد تمت الإطاحة بالرئيس بليز كومباوري عام 2014 بعد استمراره في السلطة لفترة 27 عام. ولم يكن هذا الانقلاب أول حالة للتدخل المباشر للجيش في الحياة السياسية من خلال انقلاب عسكري، حيث عرفت الدولة تاريخاً طويلاً من الانقلابات العسكرية كان أولها انقلاب يناير عام 1966، الذي أطاح بالرئيس موريس ياميوجو، ثم انقلاب

1- **المرجع السابق.**

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

نوفمبر عام 1980 بقيادة العقيد سايي زيربو، والذي أطاح بالرئيس أميزانا. وفي نوفمبر عام 1982، تولى الرئيس جين بابتست أودريجو السلطة بموجب انقلاب عسكري، وبعد أقل من عام وتحديداً في أغسطس عام 1983 تم الانقلاب عليه، وتولى توماس سانكارا السلطة وظل في منصبه حتى أطيح به في انقلاب أكتوبر عام 1987، الذي أسفر عن مقتل سانكارا وتولي كومباوري السلطة، وظل الأخير في منصبه لأكثر من ربع قرن حتى أطيح به في انقلاب عام 2014.[1] ولم تكن هذه آخر الانقلابات الناجحة، ففي 23 يناير عام 2022، حدث انقلابا ضد الرئيس -المنتخب عام 2015- روش مارك كابوري بقيادة مجموعة من الضباط يتزعمهم المقدم بول هنري داميبا.[2] وظل المشهد الداخلي مضطرباً حتى قام انقلاب مضاد في 30 سبتمبر من ذات العام. ولعل هذا ما يستوجب الدراسة للتعرف على ظروف قيام الانقلاب الأخير، وكذا على تداعياته وما له من دلالات على مستقبل بوركينا فاسو الذي يكتنفه الكثير من الغموض في ظل تعقيد التفاعلات الداخلية والخارجية وتقاطعات المصالح في المنطقة.

القسم الثالث: بيئة وأسباب انقلاب سبتمبر 2022 في بوركينا فاسو

ساهمت مجموعة من السمات المرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية للنظام السياسي في بوركينا فاسو في التمهيد لقيام الانقلاب محل الدراسة، وفيما يلي بيان بأهم سمات البيئة، فضلاً عن أبرز الأسباب الداخلية والخارجية للانقلاب العسكري في بوركينا فاسو.

---

[1] تامر عبد الحميد محمد مرتضى: **العلاقات المدنية العسكرية: دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، يناير 2016) https://democraticac.de/?p=26247

[2] أحمد عسكر: **ماذا يحدث في بوركينا فاسو؟**

https://acpss.ahram.org.eg/News/17383.aspx accessed 1/ 12/ 2022

370 مجلة الدراسات الإفريقية

أولاً: سمات البيئة الداخلية والخارجية للانقلاب العسكري في بوركينا فاسو

اتسمت البيئة الداخلية والإقليمية في بوركينا فاسو بجملة من السمات، على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي مهدت الطريق أمام انقلاب سبتمبر 2022، الذي جاء بعد ثمانية أشهر من الانقلاب السابق عليه الذي قام في يناير من ذات العام. وفيما يلي بعض السمات التي يمكن رصدها في بيئة النظام السياسي في بوركينا فاسو سواء داخلية أو إقليميا أو دوليا، والتي بدت الأبرز من حيث تأثيرها على مجريات الأمور وكذا على التفاعلات السياسية الداخلية في النظام السياسي للدولة محل الدراسة.

أ. انتشار الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل

تنتشر الكثير من الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي، ومن أبرز هذه الجماعات: جماعة أنصار الدين، المرابطون، جماعة بوكو حرام، تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (والمعروف فى المنطقة بتنظيم القاعدة فى بلاد الصحراء)، حركة أنصار الإسلام، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وجماعات أخرى.[1] وتشير الإحصاءات إلى أن ثمة تزايد في عدد الهجمات الإرهابية التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الماضية، الأمر الذي أسفر عن تزايد أعداد الضحايا في إطار هذه الهجمات بنحو خمسة أضعاف خلال أربع سنوات فقط، وذلك منذ عام 2016، على نحو ما جاء في تقارير الأمم المتحدة، والتي أكدت على تزايد عدد الهجمات الإرهابية من 90 عملية إلى 465 عملية إرهابية بين عامي 2016 و2018. واستمر الأمر على هذه الزيادة المضطردة بين عامي 2021 و2022. ليس هذا فحسب، بل إن نحو 34% من

1- زينب حسنى عز الدين: **الوجود العسكرى الأجنبى فى منطقة الساحل الإفريقى**
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=07052018&id=ad2f6498-25b4-4faf-9a17-095681abca28accessed 1/ 10/ 2022

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

الهجمات الإرهابية فى منطقة الساحل قد استهدفت المدنيين بالأساس.[1] ولقد استطاع تنظيم «داعش» الإرهابي بالساحل الأفريقي توسيع عملياته في النصف الأول من عام 2019، لتشمل 7 دول بالساحل، وصولاً إلى بحيرة تشاد. ويأتي هذا التمدد العنيف رغم الوجود المكثف للقوات الدولية والإقليمية التي تقودها فرنسا، والتي تضم 20 دولة، بالإضافة إلى نشاط القوات الخاصة الأمريكية بالنيجر، وبعثة الأمم المتحدة المكونة من 15 ألف جندي.[2]

ب. كثرة الاضطرابات الداخلية في دول الإقليم

يشهد الساحل الأفريقي الكثير من الاضطرابات السياسية التي باتت تعصف بالاستقرار السياسي للإقليم ككل، فقد شهدت مالي انقلابين عسكريين في أقل من عام (في أغسطس 2020 وفي مايو 2021). وفي ظل التقارب الجغرافي والتداخل الإثني بين دول المنطقة وبعضها البعض، يصبح انتقال الصراعات بمنطق العدوى من دولة إلى أخرى أمراً حتمياً، في ظل هشاشة الكثير من دول الساحل وضعف الأنظمة الحاكمة فيها من جهة، وفي ظل خطورة التحديات التي تواجه دول المنطقة من جهة أخرى، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية. كل هذا أثر بطبيعة الحال على الأوضاع السياسية الداخلية في بوركينا فاسو، كما أثر وبشدة على خريطة التفاعلات وطبيعة العلاقات بين النخب الحاكمة في دول المنطقة وبعضها البعض، الأمر الذي

---

[1] أخبار الأمم المتحدة: **بن شمباس: ارتفاع عدد ضحايا الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل بنسبة خمسة أضعاف منذ 2016**

https://news.un.org/ar/story/2020/01/1046801/accessed 1/ 10/ 2022

[2] شيخ محمد: **فرنسا ودول الساحل... نحو تدويل الحرب على الإرهاب: في ظل المتغيرات الأمنية والاعتبارات السياسية**

https://shorturl.at/iyAJ3/accessed 19/ 10/ 2022

مجلة الدراسات الإفريقية 372

جعلها تبدو أكثر تعقيداً من ذي قبل، كما جعل التنبؤ بمستقبلها على المدى الطويل أمراً من الصعوبة بمكان.[1]

ج. فشل الجهود الفرنسية في القضاء على الإرهاب

بالرغم من مرور قرابة تسع سنوات على انطلاق عملية برخان، باعتبارها واحدة من أكبر العمليات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي، والتي تم تعزيزها أكثر من مرة، إلا أن الإحصاءات ذات الصلة بأعداد الهجمات الإرهابية التي استهدفت دول المنطقة، وكذا حجم الآثار الكارثية المترتبة على تلك الهجمات، سواء من حيث تزايد أعداد الضحايا أو ارتفاع أعداد اللاجئين والنازحين أوغير ذلك من آثار، كلها مؤشرات تدل على أن العمليات العسكرية الفرنسية لم تتمكن من تحقيق أهدافها ذات الصلة بمكافحة الإرهاب في المنطقة. ولعل هذا ما أثار حفيظة العديد من المواطنين في دول الساحل، لدرجة دفعتهم إلى الخروج في مسيرات منددة بالوجود الفرنسي في دولهم.[2]

د. تنامي الاستياء الجماهيري من الوجود الفرنسي في الساحل

تواجه القوات العسكرية الفرنسية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل تحديات بالغة الخطورة، وذلك بعد تصاعد الهجمات في المنطاق التي تعد مجال عمل مجموعة دول الساحل الخمس، وهو ما أدى إلى تنامي الغضب والاستياء الجماهيري في دول الساحل، الذين يعتقدون في تواطؤ الرؤساء الأفارقة مع فرنسا على حساب دولهم، ومن ثم أصبحت الاستراتيجية الفرنسية في الساحل في مأزق حقيقي أسفر عن خسارة فرنسا

1- African Union: **Coups d'état and Political Instability in the Western Sahel**, (Addis- Ababa: African Center on the study and research on terrorism, policy report, April 2022), pp. 4- 6

2- Catrina Doxsee, Marielle Harris and Jared Thompson: **The End of Operation Barkhane and the Future of Counterterrorism in Mali,** (Washington, DC: Center for strategic and international Studies), at: https://www.csis.org/analysis/end-operation-barkhane-and-future-counterterrorism-mali/ accessed 10/ 12/ 2022.

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

لكل من مالي وأفريقيا الوسطى على خلفية التصعيد الشعبي ضد الوجود الفرنسي في المنطقة. [1]

هـ. المساعي الروسية لتوطيد دعائم وجودها في الساحل

لقد صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال القمة الروسية– الأفريقية الأولى، والتي انعقدت في مدينة سوتشي في أواخر عام 2019 أن بلاده على أتم استعداد لتزويد دول الساحل الأفريقي بالمساعدة في مجال مكافحة الإرهاب. ولقد حظيت تلك التصريحات بتأييد كبير بين دول المنطقة ومن ضمنها بوركينا فاسو، حيث أدلى روش مارك كابوري الرئيس الأسبق لبوركينا فاسو –قبل انقلاب داميبا– بتصريحات دعى خلالها روسيا للانضمام إلى الشراكة الدولية من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، كما صرح الرئيس التشادي الراحل إدريس ديبي أن الدعم الروسي يعد أمراً حيوياً لتعزيز الاستقرار في المنطقة. وفي أعقاب انقلاب أغسطس عام 2020 في مالي، خرج الآلاف من الماليين مطالبين بدور روسي في مكافحة الإرهاب.[2]

و. وجود حواضن اجتماعية للإرهاب في دول الساحل

لقد نجحت الجماعات الإرهابية في استغلال الانقسامات الموجودة داخل دول الساحل الأفريقي، سواء كانت إثنية أو دينية، من أجل خلق حواضن اجتماعية للإرهاب في تلك الدول في مواجهة الحكومات والقوى الدولية الموجودة على أراضي دول الساحل. وأصبح الإرهاب برعاية محلية من عدد من أفراد وشباب الجماعات التي تعبر عن تمردها ضد الدولة عبر العمل العسكري. ليس هذا فحسب، بل إن بعض

---

[1] 1- Ibrahim Maïga and Nadia Adam: **What exactly are foreign troops protecting in the Sahel?**
https://issafrica.org/iss-today/what-exactly-are-foreign-troops-protecting-in-the-sahel/ accessed 10/ 11/ 2022

[2] 2- Laurent Ribadeau Dumas, La Russieexerce-t-elleune influence au Mali?, 21/11/2019, https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/politique-africaine/la-russie-exerce-t-elle-une-influence-au-mali_3711387.html/accessed 1/ 12/ 2022

مجلة الدراسات الإفريقية 374

الجماعات الإثنية أعلنت بالفعل عن ولائها للتنظيمات الإرهابية في المنطقة، على غرار الفولاني والطوارق، وهي أطراف رئيسية في الخريطة الصراعية في المنطقة، فكانت بينهما صراعات على الحدود بين مالي والنيجر، من أجل الوصول إلى الموارد الطبيعية، تصاعدت فيما بعد على خلفية عوامل كثيرة من أبرزها التصحر والقوانين غير الحاسمة للأرض. وربما من أهم الأمثلة التي تجدر الإشارة إليها في هذا المقام جبهة تحرير ماسينا في مالي، التي قامت الجماعات الإرهابية بتجنيد أعضائها من أفراد جماعة الفولاني من خلال استغلال وتوظيف الصراعات الدينية والإثنية[1].

ز. عدم تعافي اقتصادات دول الساحل من تداعيات الأزمات العالمية

في أوائل عام 2022، حذر مسؤولو الأمم المتحدة من أن الأزمات في منطقة الساحل الوسطى (بوركينا فاسو ومالي والنيجر) "تتجاوز" تمويل الإغاثة المتاح. ومنذ ذلك الحين، خلقت الآثار المتتالية للحرب الروسية– الأوكرانية على إمدادات الغذاء والوقود والأسمدة العالمية تحديات جديدة.[2]

ثانياً: أسباب انقلاب سبتمبر 2022 في بوركينا فاسو

بالنظر إلى ظروف البيئة الإقليمية والدولية للنظام السياسي في بوركينا فاسو، يمكن القول بوجود عوامل ساهمت بشكل مباشر في قيام انقلاب سبتمبر 2022 في بوركينا فاسو. وجدير بالذكر أن هذه العوامل تنوعت بين عوامل سياسية–أمنية وأخرى اقتصادية. ولعل من أبرز العوامل والأسباب التي يمكن الإشارة إليها في هذا المقام ما يلي:

أ. تردي الأوضاع الأمنية في البلاد

1– شيماء البكش: **معضلة الدور... مستقبل الدور الفرنسي في مكافحة الإرهاب بالساحل والصحراء**
https://marsad.ecsstudies.com/18580/accessed 1/ 12/ 2022

2Congressional Research Service: **Burkina Faso: Conflict and Military Rule**
https://sgp.fas.org/crs/row/IF10434.pdf/ accessed 14/ 12/ 2022

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا| بوركينا فاسو نموذج

جاء انقلاب سبتمبر عام 2022 في بوركينا فاسو وسط حالة من الاضطراب الأمني التي عاشتها الدولة، سواء داخل صفوف الجيش أو حتى في شوارع العاصمة والمدن الكبرى في الدولة. وذلك على خلفية تصاعد الهجمات الإرهابية المرتبطة بكل من تنظيم القاعدة وتنظيم داعش،[1] فقبل أيام من قيام الانقلاب، حدث هجوم إرهابي على قافلة عسكرية أودى بحياة العشرات من المدنيين والعسكريين. ولقد استهدفت الجماعات الإرهابية المناطق الواقعة شمال بوركينا فاسو، وذلك لكونها غنية بالموارد، كما أنها قريبة من المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون في مالي، حيث شهدت المنطقة أكبر تصعيد للعنف من الجماعات الإرهابية، على رأسها جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" التابعة لتنظيم القاعدة، ووصل عدد الهجمات الإرهابية إلى أكثر من 400 حادث عنف منذ بداية عام 2022، وهو ما يمثل نحو 16% من جميع الأحداث الإرهابية من هذا النوع في منطقة الساحل الأفريقي[2].

وفي هذا السياق اتهم النقيب تراوري سلفه المقدم داميبا بالفشل في تأمين الدولة وتقديم الأسلحة اللازمة لمواجهة الجماعات الإرهابية التي باتت تسيطر على نحو 40% من مساحة الدولة.[3]

ومن جهة أخرى، تسبب العنف المصاحب للهجمات الإرهابية في نزوح واسع النطاق، فمنذ منتصف عام 2022 وحتى مطلع شهر سبتمبر، نزح أكثر من 1.5 مليون مواطن من بوركينا فاسو (أي ما يعادل حوالي 7٪ من السكان) داخليًا، في حين فر حوالي 29000 مواطن كلاجئين خارج حدود الدولة، وذلك وفقًا لبيانات الأمم

1- International Crisis Group: **An Initial Assessment of Burkina Faso's Transitional Leadership**, (Brussels: International Crisis Group, 14 September 2022)
https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/burkina-faso/initial-assessment-burkina-fasos-transitional-leadership/ accessed 01/ 12/ 2022

2- سكاي نيوز العربية: **حرب "الثروة والإرهاب".. منافع تجنيد المدنيين في بوركينا فاسو**
https://shorturl.at/cglL7/ accessed 30/ 11/ 2022

3- **المرجع السابق**

مجلة الدراسات الإفريقية 376

المتحدة. ومع نهاية شهر سبتمبر، وصل عدد النازحين داخلياً إلى نحو 2 مليون نازح من بينهم 285000 في مقاطعة جيبو.[1] وارتفع عدد القتلى بين نهاية يناير وسبتمبر 2022، أي خلال فترة حكم داميبا، بأكثر من 100٪ عن نفس الفترة من العام السابق– من 1545 قتيل إلى 3244 قتيل. وفي الوقت نفسه، فقد أسفرت الهجمات الإرهابية سالفة الذكر عن إصابة النظامين التعليمي والصحي بحالة من الشلل التام في الكثير من المدن في البلاد، حيث تم إغلاق أكثر من 4000 مدرسة بسبب انعدام الأمن، مما أثر على أكثر من 700000 طفل.[2]

ب. ضعف أداء المجلس العسكري بقيادة المقدم داميبا

لقد كان البعد الأمني هو الأبرز من بين الأسباب المعلنة لانقلاب سبتمبر 2022 في بوركينا فاسو. وجاء ضعف أداء حكومة داميبا، لا سيما فيما يخص ملف الإرهاب في مقدمة العوامل التي دفعت للانقلاب عليه. ففي 6 سبتمبر 2022، فجر المسلحون قافلة إمدادات بعبوة ناسفة، وهو الانفجار الذي أودى بحياة 35 مدنياً، بالإضافة إلى عشرات المصابين.[3] وقبل وقوع انقلاب تراوري بأيام قليلة، وتحديدا في 28 سبتمبر عام 2022، شنت الجماعات الإرهابية هجوماً على قافلة مساعدات إنسانية وغذائية مكونة من 150 مركبة كانت متجهة إلى مدينة جيبو شمال البلاد، الأمر الذي راح ضحيته عدد من المدنيين والعسكريين وصل إلى 11 جنديا و10 من المدنيين، فضلاً عن احتراق القافلة بالكامل، الأمر الذي زاد من حدة أزمة الغذاء التي تواجهها تلك المنطقة الواقعة تحت حصار شبه كامل من قبل الجماعات الإرهابية لعدة أشهر.[4]

1- Relief web: **Coup d'état in Burkina Faso: What future for the already fragile population?**
https://reliefweb.int/report/burkina-faso/coup-detat-burkina-faso-what-future-already-fragile-population/ accessed 14/ 12/ 2022

2- Congressional Research Service: **op.cit,** p. 2

3– محمد الجزار: "أسباب وتداعيات الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو"، **قراءات أفريقية**، ص 2
https://shorturl.at/bgwA8/ accessed 12/ 11/ 2022

4– نسرين الصباحي: **العودة للمربع الأول: دوافع وتداعيات الانقلاب الأخير في بوركينا فاسو**
https://ecss.com.eg/21229/accessed 30/ 11/ 2022

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

ج. غياب استراتيجية للتصدي للعنف والجماعات الإرهابية

لقد انتهج المقدم داميبا نهجاً يقوم على الحوار مع الجماعات المسلحة، وذلك أملاً في وقف أعمال العنف في البلاد. ورغم ذلك، فإن المتأمل لمحصلة الحوار بالنظر إلى حجم الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الدولة خلال الأشهر الثمانية لحكم داميبا، يدرك أن النتائج كانت مخيبة للآمال، حيث ازدادت الهجمات الإرهابية وتصاعدت حدتها خلال تلك الفترة. وفي 13 سبتمبر عام 2022، قام المقدم داميبا بإقالة وزير الدفاع، وعهد لنفسه بمنصب وزير الدفاع. ولعل هذا ما أسفر عن حالة من السخط داخل صفوف ضباط الجيش الذين باتوا عاجزين عن استعادة مدن بأكملها كانت آمنة قبل تولي داميبا ثم تمت السيطرة عليها بشكل كامل من جانب الجماعات المسلحة التي تمادت في هجماتها في ظل حالة الفراغ الأمني الناتج عن عدم وجود استراتيجية واضحة ومحددة بأهداف مرحلية ومدى زمني لمكافحة الإرهاب.[1]

د. استياء الجنود من إدارة المقدم داميبا

عبر العديد من الجنود عن استيائهم من إدارة داميبا، سواء على مستوى الجيش ووحداته، أو على مستوى القضايا العالقة قبل قيام داميبا بانقلاب يناير 2022. ولعل من أبرز مظاهر سوء الإدارة التي قام الجنود برصدها في هذا المقام قيام داميبا بمحاباة خريجي إحدى المدارس العسكرية، وتحديدا المدرسة العسكرية في كاديوجو Prytanee militaire du Kadiogo على من عداهم داخل صفوف الجيش، حيث عهد إليهم بالمناصب الرئيسية داخل الإدارات العسكرية، الأمر الذي ميزهم بشدة عن غيرهم من الخريجين العسكريين. ومن جهة أخرى، فقد استاء الجنود داخل وحدة الكوبرا العسكرية، وهي إحدى الوحدات الخاصة التي تشكلت عام 2019 بغرض محاربة الجماعات الإرهابية، مما وصفوه بالتهميش، وذلك نظراً لما تعرضوا له من مخاطر في الميدان، في ظل عدم وجود تجهيزات كافية تمكنهم من التعامل مع الجماعات الإرهابية، إلى جانب تأخر الرواتب والمكافآت المستحقة لهم، والتي قدرت بنحو 6 مليون فرنك أفريقي

---

[1] محمد الجزار: **م س ذ**، ص 2

378 مجلة الدراسات الإفريقية

لكل منهم، الأمر الذي دفعهم للوقوف خلف النقيب إبراهيم تراوري ومساندته في انقلاب سبتمبر ضد المقدم داميبا.[1]

هـ. تراجع الأوضاع الاقتصادية في البلاد

تعتبر بوركينا فاسو واحدة من أفقر دول العالم، حيث تشير تقديرات البنك الدولي لعام 2022 إلى أن نحو 40% من إجمالي سكان بوركينا فاسو يعيشون تحت خط الفقر، وذلك بالرغم من وجود الكثير من الثروات وفي مقدمتها الذهب، الذي يشكل مصدراً رئيسياً لإيرادات الدولة. ولقد انخفض معدل النمو الاقتصادي في بوركينا فاسو من 5.7٪ في عام 2019 إلى 2.5٪ في عام 2022. ولقد احتلت بوركينا فاسو المركز الـ 184 في تقرير التنمية البشرية لعام 2021– 2022، وذلك من إجمالي 191 دولة شملهم التقرير.[2] ولقد واجه اقتصاد بوركينا فاسو أزمة أمن غذائي كبيرة، زادت حدتها على خلفية الحرب الروسية– الأوكرانية، حيث تعتبر روسيا مصدراً لنحو 20% من واردات القمح في بوركينا فاسو. وبحلول شهر سبتمبر من عام 2022، كانت معظم المقاطعات الشمالية والشرقية في البلاد تواجه حالة من انعدام الأمن الغذائي تصل إلى مستوى "أزمة طارئة"، وذلك وفقًا لشبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET)، حيث حاصرت الجماعات الإرهابية البلدات في محاولة واضحة لإجبار السكان على الخضوع ومنع التعاون مع قوات أمن الدولة، مما تسبب في نقص حاد في المواد الغذائية والأدوية في المناطق التي تعاني من مستويات عالية من النزوح. وفي ظل حالة الانفلات الأمني التي تواجهها الدولة، تمكنت الكثير من الجماعات الإرهابية من مهاجمة مناجم الذهب، مما هدد قطاعًا اقتصاديًا رئيسيًا بالنسبة لبوركينا فاسو.[3] ومن ناحية أخرى، ووفقا للتقديرات، فإن هناك 5 ملايين بوركيني يبحثون عن فرصة عمل، في دولة يبلغ عدد سكانها 21 مليون نسمة، حيث سجلت البطالة أعلى معدلاتها

1– **المرجع السابق**، ص 3

[2] The World Bank: **Burkina Faso Overview: Development News, Research, data** https://www.worldbank.org/en/country/burkinafaso

3- Congressional Research Service: **op.cit**, p. 2

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

في تاريخ الدولة منذ عام 1990، الأمر الذي زاد من تأثير الأزمة الاقتصادية على المواطنين في الدولة بشكل كبير. [1]

و. الرغبة في تنويع الشركاء الدوليين في مواجهة النفوذ الفرنسي

لقد كان من بين الأسباب التي أعلنها قادة الانقلاب في تبرير انقلابهم أن المقدم داميبا رفض الاستعانة بشركاء دوليين آخرين للعمل على مكافحة الإرهاب في البلاد، فيما اعتبره المحللون بمثابة إشارة واضحة إلى الدور الروسي، حيث رفع الكثير من مؤيدي الانقلاب الأعلام الروسية، كما رفعوا اللافتات التي تتضمن شعارات معادية لفرنسا. وفي الوقت نفسه، فقد أحيط داميبا بجملة من الشكوك إزاء نواياه المتعلقة بالتعاون مع فرنسا، وذلك على خلفية اللقاء الذي دار بين داميبا وبين الأدميرال جان فيليب، رئيس الأركان العسكرية الخاص لدى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وهو ذلك اللقاء الذي تم يوم 8 سبتمبر عام 2022 بحضور رئيس أركان الجيش البوركينابي. ولعل هذا ما أثار حفيظة شريحة عريضة من المواطنين –سواء من المدنيين أو العسكريين– ضد داميبا الذي اتهم بمحاولة التقارب مع فرنسا والنظم المتحالفة معها في المنطقة، لا سيما في ظل تزايد الغضب الجماهيري من فرنسا في الكثير من دول غرب أفريقيا على النحو السالف بيانه.[2]

القسم الرابع: تداعيات الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو

أسفر انقلاب سبتمبر عن جملة من التداعيات التي يمكن بلورة أهمها في مجموعة من النقاط على النحو التالي:

أ. قبول الاستقالة المشروطة للمقدم داميبا ومغادرته للبلاد

وقع المقدم بول هنري داميبا، استقالة مكتوبة من رئاسة بوركينا فاسو، وذلك في 2 أكتوبر عام 2022، أي بعد يومين من إعلان ضباط الجيش برئاسة النقيب إبراهيم

1- سكاي نيوز العربية: **م س ذ**

2- محمد الجزار: **م س ذ**، ص 3

380 مجلة الدراسات الإفريقية

تـراوري الإطاحـة بـه. ولقـد جعـل داميبـا اسـتقالته مشـروطة بسـبعة شـروط ألـزم قـادة الانقلاب الجدد بقبولها حتى يوقع على الاستقالة. ولقد تمثلت هذه الشروط فيما يلي:[1]

1- استمرار الأنشطة والعمليات الجارية في الميدان لمكافحة الإرهاب.

2- ضمان سلامة وعدم مقاضاة أيّ فرد من القوات العسكرية التي وقفت بجانبه.

3- العمل على تعزيز التماسك والتلاحم داخل صفوف القوات المسلحة في البلاد.

4- العمل على تحقيق المصالحة الوطنية في البلاد.

5- احترام السلطات الجديدة للالتزامات التي تم التعهد بها مع الإيكواس.

6- مواصلة السعي لإصلاح الدولة.

7- ضـمان سـلامته، وسـلامة عائلتـه، وضـمان حقوقـه، وحقـوق المتعـاونين معـه مـن جانب السلطات الجديدة في البلاد.

وبالفعل فقد وافق النقيب تراوري علـى كافة الشروط سالفة الذكر، بموجب وساطة قامت بها شخصيات دينية رفيعة المستوى لتجنب دخول البلاد في حلقة مفرغة من العنف لا تنتهي، وتتسبب بانشقاقات بين صفوف القوات المسلحة. وفي أعقاب توقيع استقالته، قام داميبا ببث خطاب أعلن فيه رسميا الاستقالة من رئاسة البلاد إعلاءً للمصلحة العامة وتجنبا للفوضى، وبعدها غادر داميبا البلاد متوجها إلى توجو، حيث قامت الحكومة التوجولية باستقباله مشيدة بدوره في ترجيح الخيار السلمي تجنباً لإدخال البلاد في دوامة العنف.[2]

1- Le Lt-col Damiba «a proposélui-mêmesadémission, puis a posé sept conditions et le Capitaine Ibrahim Traoré les a acceptées», at https://burkina24.com/2022/10/02/le-lt-col-damiba-a-propose-lui-meme-sa-demission-puis-a-pose-sept-conditions-et-le-capitaine-ibrahim-traore-les-a-acceptees/accessed 10/ 10/ 2022

2- محمد الجزار: **م س ذ**، ص 3

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

ب. تولي النقيب إبراهيم تراوري للسلطة وانتهاجه سياسة جديدة لمكافحة الإرهاب في الداخل

في الخامس من أكتوبر 2022، أعلن الجيش في بوركينا فاسو أن النقيب إبراهيم تراوري قائد انقلاب سبتمبر 2022 تولى رسمياً منصب رئيس الجمهورية. جاء ذلك في بيان ألقاه أحد قادة الجيش عبر التلفزيون الرسمي أكد خلاله أن النقيب تراوري بوصفه رئيس الحركة الوطنية للإنقاذ والإصلاح التي قادت الانقلاب، يتولى مهام رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة. وأضاف المتحدث باسم الحركة الوطنية للإنقاذ والإصلاح، النقيب كيسيندسيكا فاروق أزاريا سورغو، إن هذا الأمر نص عليه "قانون أساسي" سيحل مؤقتاً محل الدستور. ومن جانبه تعهد النقيب تراوري باحترام الجدول الزمني للانتقال الديمقراطي، والذي اتفق عليه سلفه المقدم داميبا مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والذي يقضي بالعودة إلى النظام الدستوري في غضون 24 شهرا، مؤكداً أن بلاده ستفي بكافة التزاماتها الدولية لا سيما فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، كما أنها ستتعاون مع آليات تقييم التكتل للتقدم المحرز في هذا المقام[1].

وفي 22 أكتوبر عام 2022، عين رئيس المرحلة الانتقالية إبراهيم تراوري المحامي أبولينير دي تمبيلا رئيساً للحكومة، وذلك خلفاً لحكومة الخبير الاقتصادي ألبرت ويدراوجو، الذي تولى منصبه في مارس من ذات العام، خلال حكم داميبا. وفور توليه لرئاسة الوزراء، أعلن دي تمبيلا عن فتح المجال لتجنيد 50 ألف متطوع لمكافحة الإرهاب في البلاد. ولقد تعددت أهداف هذه الحملة، إلا أن هدفها الرئيسي تمثل في تغذية الجيش بمزيد من القوة البشرية في ظل تمدد الجماعات الإرهابية، وسيطرتها على الكثير من المناطق الحدودية مع النيجر ومالي وساحل العاج، فضلاً عن تعزيز قوات

---

[1] فرنسا 24: **إبراهيم تراوري يتولى رسمياً منصب رئيس بوركينا فاسو ويتعهد باحترام جدول الانتقال الديمقراطي**

https://shorturl.at/beDL2/accessed 12/ 10/ 2022

مجلة الدراسات الإفريقية 382

الشرطة من خلال مدها بعدد من المجندين يجعلها أكثر قدرة على توفير الحماية للسكان لا سيما في القرى. وبالمثل تعتبر حماية المناطق الغنية بالموارد من أهم أهداف حملة جمع المتطوعين سالفة الذكر، ذلك أن المناطق الشمالية في بوركينا فاسو بها ثروة معدنية ضخمة من رواسب الذهب الكبيرة، كما أن بها ثلاثة مناجم صناعية وعشرات المناجم الحرفية المسجلة، الأمر الذي يجعلها مطمعاً للكثير من الجماعات الإرهابية التي تسعى جاهدة للسيطرة عليها. ولم تقتصر أهداف الحملة على الجوانب الأمنية فحسب، بل كانت لها أهداف اقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية، يأتي في مقدمتها امتصاص البطالة التي تعاني منها بوركينا فاسو على النحو السالف بيانه، إذ حددت وزارة الدفاع أعمار المتطوعين بين 24 و26 عاما، مما يساعد على التصدي لمعدلات البطالة التي شهدت زيادة مضطردة منذ عام 2020 بدرجة مثيرة للقلق.[1]

ج. تنامي المشاعر المناهضة لفرنسا وتعزيز التأييد الشعبي للوجود الروسي

سيطرت حالة من الغضب الجماهيري ضد فرنسا في العاصمة واجادوجو خلال الأيام التالية لانقلاب سبتمبر، وتعرض المركز الثقافي الفرنسي في واجادوجو للاعتداء من قبل متظاهرين، في حين تجمهر آخرون أمام السفارة الفرنسية في العاصمة البوركينية. وجاء هذا التحرك من جانب المتظاهرين عقب خطاب متلفز لقائد الانقلاب، اتهم فيه المقدم داميبا، باللجوء إلى قاعدة عسكرية فرنسية، وهو ما نفته السفارة الفرنسية في واجادوجو.[2] وفي هذا السياق، اعتبر المراقبون انقلاب إبراهيم تراوري على بول هنري داميبا، وما صاحبه من هجوم على المؤسسات الفرنسية في واجادوجو، ورفع الأعلام الروسية في تظاهرات البوركينيين بالتزامن مع انقلاب قائد فوج المدفعية، مؤشرا على انضمام بوركينا فاسو لدائرة النفوذ الروسي بعد إفريقيا الوسطى ومالي[3].

1- سكاي نيوز العربية: **م س ذ**

2- RFI: **Burkina Faso's new junta vows to respect timeline for return to civilian rule,** at: https://www.rfi.fr/en/africa/20221004-burkina-faso-s-new-junta-vows-to-respect-timeline-for-return-to-civilian-rule/accessed 15/ 10/ 2022

3- سكاي نيوز العربية: **الصراع الروسي الفرنسي على إفريقيا.. بوركينا فاسو نموذجا**

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

وعلى الصعيد الرسمي، مازالت بوركينا فاسو تتعاون مع فرنسا في تسليح الجيش لمواجهة الإرهاب. وفي هذا الإطار، فقد أكدت الباحثة السياسية البوركينابية منى ليا إن "فرنسا تعتبر الشريك الرئيسي لبوركينا فاسو، وتقدم الدعم في الخطة التكنولوجية للحكومة، وأيضا السلاح." أما عن مطالبة قوى سياسية بعد انقلاب 30 سبتمبر، بكسر الاتفاقات مع فرنسا، وتعزيز التعاون مع روسيا، أوضحت الباحثة أن بلدها "لديها بالفعل علاقات مع موسكو، والحكومة الانتقالية تسعى لتوسيعها، لكن هذا لا يعني إلغاء الاتفاقات مع باريس[1]."

د. تقويض الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب

لقد أثيرت الكثير من المخاوف بشأن تداعيات الانقلاب على الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب في الساحل، حيث توقع عدد من الباحثين أن يسفر الانقلاب عن تقويض المساعي الثنائية بين كل من بوركينا فاسو والنيجر على صعيد مكافحة الإرهاب في الساحل، لا سيما في ظل التقارب الملحوظ بين رئيس المرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو وروسيا، وفي ظل ما صرح به الأول من ضرورة تغيير خريطة التحالفات الدولية لبوركينا فاسو، وهو ما اعتبره المحللون بمثابة إشارة إلى سيناريو أشبه بما يحدث في مالي الآن. وخلال الفترة الأخيرة ظهرت حركة "بوركينا–روسيا"، وهي حركة تضم عدداً من المثقفين والسياسيين والحقوقيين والصحفيين المؤيدين للشراكة مع روسيا. كل هذا وغيره ينذر بحالة من التعقيد في العلاقات الثنائية بين بوركينا فاسو والنيجر التي تستضيف القوات الفرنسية والأمريكية.[2]

سادساً: مواقف القوى الإقليمية والدولية من الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو

سيطرت حالة من الارتباك والاضطراب داخل الأوساط السياسية في الكثير من دول المنطقة على خلفية قيام انقلاب سبتمبر، وشهدت الأيام القليلة التالية للانقلاب صدور

---

https://shorturl.at/er049/ accessed 14/ 12/ 2022

[1] سكاي نيوز العربية: "حرب الثورة والإرهاب..."، **م س ذ**

[2] نسرين الصباحي: **م س ذ**، ص 3

384 مجلة الدراسات الإفريقية

العديد من التصريحات من قبل العديد من الأطراف والقوى الإقليمية والدولية التي عبرت بوضوح عن مواقفها إزاء الانقلاب وقادته. وفيما يلي بيان بأهم المواقف التي يمكن رصدها في هذا المقام:

أ. مواقف المنظمات الدولية والإقليمية:

1- موقف الأمم المتحدة

في الأول من أكتوبر عام 2022، أي في اليوم التالي للانقلاب، أصدر أنطونيو جوتيريتش الأمين العام للأمم المتحدة بياناً ندد فيه بالانقلاب وبأية محاولة للاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة، كما دعا خلال البيان كافة الأطراف إلى نبذ العنف وانتهاج الحوار بين مختلف الأطراف السياسية في بوركينا فاسو، أملاً في توحيد الصف في مواجهة الجماعات الإرهابية وتحقيق الاستقرار في البلاد. وفي الوقت نفسه فقد عبر جوتيريتش عن دعمه الكامل لكافة الجهود الإقليمية الرامية إلى استعادة النظام الدستوري في البلاد.[1]

2- موقف الاتحاد الأفريقي

على المستوى القاري، أعرب موسى فكي رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن إدانته وإدانة الاتحاد لأية محاولة للاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة، كما أعرب عن قلقه الشديد إزاء تنامي موجة التغيرات غير الدستورية للحكومات سواء في بوركينا فاسو أو في غيرها من الدول الأفريقية. وفي السياق ذاته، فقد دعى فكي قادة الانقلاب وكافة أفراد الجيش بالامتناع عن أية أعمال عنف ضد المدنيين في بوركينا فاسو، مؤكداً على ضرورة التزام الجيش بالموعد المتفق عليه من قبل بشأن العودة للنظام الدستوري.[2]

3- موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)

1- UN: **Burkina Faso: UN chief condemns any attempt to seize power by the force of arms**
https://news.un.org/en/story/2022/10/1129117/ accessed 2/ 10/ 2022

2- AU: **The Chairperson of the African Union Commission unequivocally condemns the second takeover of power by force in Burkina Faso**
https://au.int/sites/default/files/pressreleases/42233-pr-The_Chairperson_of_the_African_Union_Commission_unequivocally_condemns_the_second_takeover_of_power_by_force_in_Burkina_Faso.pdf/ accessed 1/ 10/ 2022

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

على الصعيد الإقليمي الفرعي، أعربت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) عن إدانتها للاستيلاء على السلطة بالقوة، مطالبة القادة الجدد للبلاد في أعقاب الانقلاب بالالتزام بالجدول الزمني الذي تم التوافق عليه من قبل، والذي يقضي بالعودة للنظام الدستوري بحلول شهر يوليو عام 2024 على أقصى تقدير. ولم يقتصر دور الجماعة على ذلك، بل إنها تدخلت لرعاية الحوار السلمي بين مختلف الأطراف، كما أرسلت بعثة إلى بوركينا فاسو في الرابع من أكتوبر عام 2022 بغية تقييم الأوضاع في البلاد، وكانت البعثة برئاسة وزير خارجية غينيا بيساو –الذي تتولى بلاده رئاسة الدورة الحالية للجماعة– وكذا رئيس النيجر السابق محمد يوسف.[1] وجدير بالذكر أن موجة الانقلابات المتتالية في منطقة الساحل باتت تشكل تحدياً كبيراً للتنظيم، حيث سبق أن فرضت الإيكواس عقوبات على مالي، على أمل أن يكون ذلك إجراءً رادعاً يحول دون قيام أية انقلابات مماثلة في المستقبل، غير أن هذا لم يحدث، الأمر الذي يعد مؤشرا على ضعف الآليات التي تتبناها الإيكواس للحيلولة دون قيام المزيد من الانقلابات العسكرية.[2]

وجدير بالذكر أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كانت قد علقت عضوية بوركينا فاسو منذ 26 يناير عام 2022، وذلك على خلفية الانقلاب العسكري الذي قاده المقدم بول هنري داميبا في 22 من ذات الشهر، والذي أطاح بالرئيس روش مارك كريستيان كابوري.[3]

ب. موقف الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] – محمد الجزار: **م س ذ**، ص 4

[2] - International Crisis group: **The Ouagadougou coup: A Reaction to Insecurity**, (Brussels: International Crisis group, 28 January 2022) https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/burkina-faso/linsecurite-facteur-determinant-du-putsch-de-ouagadougou/ accessed 14/ 09/ 2022

[3] – فرنسا 24: **المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا تعلق عضوية بوركينا فاسو على خلفية الانقلاب العسكري**

https://shorturl.at/exAGI/ accessed 1/ 12/ 2022

مجلة الدراسات الإفريقية 386

حذرت الولايات المتحدة الأمريكية قادة انقلاب سبتمبر 2022 في العاصمة البوركينية واجادوجو من مخاطر التحالف مع روسيا التي أبدت مجموعتها شبه العسكرية فاجنر دعما واضحا لمنفذي الانقلاب. وفي ذات السياق، فقد أدلى المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيدانت باتيل بتصريحات أكد فيها أن أداء مجموعة فاجنر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، ذلك أن الدول التي انتشرت فيها تلك المجموعة أصبحت أضعف وأقل أماناً من ذي قبل، وهو ما يمكن ملاحظته بوضوح في عدد من الدول الأفريقية، كما أضاف أن الولايات المتحدة تدين أية محاولة لتصعيد العنف وتفاقم الأوضاع الداخلية –المضطربة بالفعل– في بوركينا فاسو. وختم باتيل حديثه بتشجيع الحكومة الانتقالية الجديدة على الالتزام بالجدول الزمني المتفق عليه للعودة إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً.[1] وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية سبق أن علقت مساعدات خارجية لبوركينا فاسو تقدر بقيمة 160 مليون دولار نتيجة انقلاب يناير 2022، وذلك بموجب القانون الأمريكي. وبالمثل فقد أوقفت شركة Millennium Challenge Corporation الممولة من الولايات المتحدة الدعم المتعلق باتفاقية تم توقيعها مع بوركينا فاسو في أغسطس 2020 بمبلغ 450 مليون دولار.[2]

ج. موقف الاتحاد الأوروبي

لم يختلف الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي كثيراً عن غيره من مواقف القوى الكبرى التي أدانت انقلاب سبتمبر في بوركينا فاسو، حيث أصدر البرلمان الأوروبي سلسلة من القرارات التي أعرب فيها عن موقف الاتحاد من الانقلاب وقادته، كما صرح الممثل السامي للاتحاد للشئون الخارجية والسياسية والأمنية أن الاتحاد يدين الانقلاب العسكري الذي وقع في 30 سبتمبر 2022 في بوركينا فاسو؛ معرباً عن أسفه لأن هذا الإجراء من شأنه تقويض التقدم الذي تم إحرازه مؤخرًا نحو العودة المنظمة للنظام

1– فرنسا 24: "إبراهيم تراوري يتولى..."، **م س ذ**

2- Human Rights Watch: **World Report 2023: Burkina Faso**
https://www.hrw.org/world-report/2023/country-chapters/burkina-faso/
accessed 20/ 12/ 2022

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

الدستوري. وفي ذات السياق، فقد دعا ممثل الاتحاد الحكومة المقبلة إلى الوفاء بتعهدها باحترام الالتزامات الدولية للبلاد، كما طالب بالعودة العاجلة إلى النظام الدستوري، بما في ذلك العودة الفورية للحكومة المدنية؛ داعياً الحكومة إلى الوفاء بالتزامها باحترام الجدول الزمني المتفق عليه للعودة السريعة للنظام الدستوري وإجراء انتخابات شاملة وشفافة بحلول 1 يوليو 2024. ومن جانبه، أصدر البرلمان الأوروبي قراراً في يوم 19 أكتوبر عام 2022 أكد فيه على الموقف الرسمي للاتحاد على النحو السالف بيانه، كما أعرب فيه عن دعمه الكامل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لجهود الوساطة التي يبذلانها، معلناً استعداده لدعم هذه الجهود حيثما أمكن ذلك، وأدان الاعتداءات على السفارة والقنصلية الفرنسية والمعهد الفرنسي والمؤسسات والرموز الأوروبية الأخرى في جميع أنحاء بوركينا فاسو أثناء الانقلاب وبعده، معبراً عن قلقه الشديد إزاء أنشطة مجموعة فاجنر في المنطقة؛ كما نصح بشدة الحكومة المقبلة بعدم السعي إلى أي نوع من الشراكة مع مجموعة فاجنر. واختتم القرار بدعوة الاتحاد الأوروبي وكل أطراف المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود وتعزيز التعاون والدعم في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه بوركينا فاسو.[1]

د. موقف فرنسا

تواجه فرنسا، التي تنتشر قواتها في منطقة الساحل منذ عام 2013، معوقات متزايدة من السكان في بوركينا فاسو، الذين يقولون إن وجودها لم يسفر عن نتائج تذكر وسط تصاعد العنف الجهادي. وفي أعقاب انقلاب سبتمبر في بوركينا فاسو، تعرضت السفارة الفرنسية والمعهد الفرنسي في العاصمة واجادوجو لهجوم من قبل متظاهرين يلوحون بالأعلام الروسية.[2] من جانبها فقد أدانت المتحدثة باسم الخارجية الفرنسية آن-كلير لوجاندر في تصريح لوكالة فرانس برس أعمال العنف التي تعرضت لها المنشآت

---

[1] European Parliament: **Joint Motion for A Resolution on the situation in Burkina Faso following the coup d'état,** at: https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/RC-9-2022-0464_EN.html, accessed 14/ 12/ 2022

[2] **Idem**

مجلة الدراسات الإفريقية 388

الفرنسية في بوركينا فاسو، وقد صرحت تصريحاً شديد اللهجة قالت فيه: "ندين بأشد العبارات أعمال العنف ضد سفارتنا"، وأضافت "شُكّلت خلية أزمة في واجادوجو وتمت تعبئة فرقنا (...) من أجل سلامة مواطنينا التي تعد أولويتنا[1]." ولقد صرح السفير الفرنسي في بوركينا فاسو، لوك هالاد، إن كل الأطراف لديها "مصلحة" في ضمان بقاء بوركينا فاسو. وشدد السفير الفرنسي، بعد لقائه رئيس الوزراء البوركينابي، أبولينيركيليم دي تمبيلا، في 30 نوفمبر 2022 أن بلاده تشعر أنها يجب أن تكون إلى جانب بوركينا فاسو، ما دامت سلطات الأخيرة ترغب في ذلك، مشيراً إلى أن باريس كانت "الشريك الثنائي الأول في بوركينا فاسو" بصفة خاصة، وذلك من خلال تقديم دعم بقيمة تتجاوز الـ 100 مليون يورو سنويًا من خلال وكالة التنمية الفرنسية، كما أكد السفير على استمرار وجود القوات الفرنسية في العاصمة واجادوجو، والتي يقدر عددها بنحو 400 فرد من القوات الخاصة الفرنسية، وإن كان بشكل أكثر تكيفًا وأكثر تقييدًا، وبالتعاون مع القوات الخاصة البوركينابية.[2]

هـ. موقف روسيا

بعد مرور ساعات قليلة على انقلاب سبتمبر 2022، كان رئيس مجموعة فاجنر الروسية للأمن من أوائل الذين تقدموا بالتهنئة لزعيم المجلس العسكري الجديد وقائد الانقلاب في بوركينا فاسو وأعوانه، وذلك لقيامهم بما "كان ضروريًا" من وجهة نظره. وبالرغم من أن الكرملين دائما ما ينفي صلاته بمجموعة فاجنر، إلا أن المحللين الغربيين يصفونها بأنها أداة في يد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ولقد نجحت مجموعة فاجنر بالفعل في تأسيس موطئ قدم لروسيا فيما لا يقل عن ستة بلدان أفريقية، بما في ذلك في جمهورية إفريقيا الوسطى والسودان ومالي. وتشير أصابع

1- Philip Andrew Churm: **France condemns attacks on embassy in Ouagadougou following military coup**
https://www.africanews.com/2022/10/02/france-condemns-attacks-on-embassy-in-ouagadougou-following-military-coup/accessed 10/ 10/ 2022

2- مدار: **لوك هالاد: سنبقى إلى جانب بوركينا فاسو ما دامت السلطات ترغب في ذلك**
https://madar.mr/topics/22019.html/ accessed 14/ 12/ 2022

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

الاتهام إلى روسيا في المساعدة على قيام هذا الانقلاب، والذي اعتبره العديد من المحللين بمثابة نقلة نوعية واستراتيجية في التحركات الروسية داخل منطقة الساحل، حيث قال صمويل راماني، الأستاذ المشارك في المعهد الملكي للخدمات المتحدة، وهو مركز أبحاث دفاعي وأمني، إن الانقلاب الأخير "يمكن أن يكون بوابة لسياسة روسية أكثر حزما تجاه منطقة الساحل". وقال راماني أن "انقلاب بوركينا فاسو يمكن أن يكون المثال الأول لروسيا تلعب دورًا في التحريض على الانقلاب بدلاً من مجرد الاستفادة من الاضطرابات الموجودة مسبقًا". ومن جانبه لم يعلق المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف على احتمالات إقامة علاقات مع القادة الجدد في بوركينا فاسو، واكتفى بالتعبير عن تطلع روسيا إلى عودة الأوضاع إلى طبيعتها، داعيا جميع الأطراف إلى العمل معاً من أجل حفظ الأمن في البلاد.[1]

و. مواقف دول الجوار

سيطرت حالة من القلق البالغ على النخب السياسية الحاكمة في الكثير من دول الجوار خلال الساعات والأيام القليلة التالية لانقلاب سبتمبر عام 2022 في بوركينا فاسو. ولعل من أبرز المواقف التي يمكن الإشارة إليها في هذا المقام موقف الرئيس الحسن واتارا رئيس ساحل العاج، والذي توجه إلى فرنسا في الأول من أكتوبر عام 2022، أي في اليوم التالي للانقلاب، في زيارة غير مخطط لها مسبقاً، وذلك للتشاور فيما حدث في بوركينا فاسو بوصفه واحداً من أبرز حلفاء فرنسا في المنطقة. وبالمثل فقد توجه عمر سيسكو رئيس غينيا بيساو، والذي ترأس بلاده الدورة الحالية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) إلى باريس في الثالث من أكتوبر من ذات العام، حيث التقى بالرئيس ماكرون للتباحث حول تطورات الأوضاع في بوركينا فاسو.[2]

---

[1] 1- VOA: **What Role did Russia play in Burkina Faso's coup?,**at: https://www.voaafrica.com/a/what-role-did-russia-play-in-burkina-faso-coup-/6795386.html/ accessed 10/ 12/ 2022

[2] 2- محمد الجزار: **م س ذ**، ص 4

مجلة الدراسات الإفريقية 390

- **خاتمة**

بالرغم من أن ظاهرة الانقلابات العسكرية ليست بالظاهرة الجديدة على الدول الأفريقية بشكل عام، إلا أن المتأمل لمجريات الأحداث المحيطة بانقلاب سبتمبر عام 2022 في بوركينا فاسو يلاحظ أنه يحمل في طياته دلالات وإشارات تمس واقع ومستقبل الدولة الأفريقية في حد ذاتها. ذلك أن الدولة الأفريقية التي باتت هشة تحت ضربات العولمة وغيرها من تحديات باتت تعصف ليس فقط باستقرار النظم الحاكمة فيها بل إنها باتت تهدد بقاءها واستمرار وجودها، ففي ظل عجز حكومة بوركينا فاسو عن السيطرة على كامل الشعب وكامل الإقليم، وفي ظل سيطرة الجماعات الإرهابية بأسلحتها المتطورة ووجودها المادي المكثف على أكثر من 40% من أراضي الدولة الواقعة في المناطق الحدودية الشمالية الغنية بالثروات والموارد، يصبح الحديث عن استعادة الاستقرار في الدولة مسألة محل شك. ذلك أن المرحلة الانتقالية التي تشهدها بوركينا فاسو حالياً تعتبر مرحلة في غاية الصعوبة، حيث يواجه تراوري وأعوانه معارك على أكثر من مستوى داخلياً وخارجياً. على الصعيد الداخلي، يكمن التحدي الرئيسي في مواجهة تمدد الجماعات الإرهابية واستعادة السيطرة على أراضي الدولة وثرواتها، وهو أمر ليس بهين، حيث يتطلب توافر الكثير من الإمكانات المادية والعسكرية، كما يتطلب دعماً شعبياً وتأييداً جماهيرياً واسع النطاق، شريطة أن يكون هذا التأييد حقيقيا وليس وقتياً أو لحظياً كما كان الحال في الكثير من الانقلابات المماثلة.

وعلى الصعيد الخارجي، تقع بوركينا فاسو في دائرة الصراع الدولي على النفوذ والسيطرة في منطقة الساحل، وتحديداً الصراع بين فرنسا بوصفها القوة الاستعمارية السابقة وصاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة، وروسيا التي تبذل جهوداً حثيثة من أجل توطيد دعائم وجودها في الساحل، والذي ينبنى على استغلال عجز فرنسا عن تحقيق إنجاز يذكر في ملفات مهمة مثل مكافحة الإرهاب، الأمر الذي جعل التدخل الروسي وكأنه جاء خصماً من المكتسبات الفرنسية ومهدداً للمصالح الفرنسية في المنطقة. وبعد خسارتها لمستعمراتها التقليدية في مالي وأفريقيا الوسطى، لن تستسلم فرنسا لموجة الاستياء الشعبي –الذي بدا رسمياً أيضاً– من وجودها في بوركينا فاسو، الأمر الذي يدفعها إما إلى إعادة هيكلة علاقاتها بالقادة الجدد للمرحلة الانتقالية وتقديم المزيد من

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

الدعم حفاظاً على وجودها ومصالحها في بوركينا فاسو، أو إلى محاولة استغلال الانقسام الموجود بالفعل داخل المؤسسة العسكرية والدفع لانقلاب مضاد يقوده بعض صغار الجنود الموالين لفرنسا، تماماً مثلما فعلت روسيا في انقلاب سبتمبر عام 2022 في بوركينا، ومن قبله في انقلاب 2021 في مالي. وربما يغذي ذلك تصريحات تراوري التي أكد فيها ضرورة تنويع الحلفاء معتبراً فرنسا (والاتحاد الأوروبي ككل) بمثابة واحدة من مجموعة حلفاء لبوركينا فاسو.

كل هذا وغيره يجعل المرحلة التي تشهدها بوركينا فاسو في أعقاب انقلاب سبتمبر 2022 مرحلة دقيقة وشديدة الحساسية، وذلك لما لها من تداعيات على مستقبل الدولة ككل،الأمر الذي يتطلب الكثير من المواءمات والمراجعات من قادة المرحلة الانتقالية، كما يتطلب تغليب المصلحة الوطنية على أية مصالح شخصية وبذل الكثير من الجهود لكسب ثقة وتأييد المجتمع الدولي والقوى الكبرى، وتجنب الممارسات والتصريحات التي من شأنها إثارة حفيظة هذا الطرف أو ذاك، وذلك بغية استعادة الاستقرار وانتشال الدولة من دائرة العنف وعدم الاستقرار المسيطرة عليها منذ فترة ليست بالقصيرة.

وبتأمل الأوضاع الداخلية في بوركينا فاسو خلال الفترة منذ قيام انقلاب سبتمبر عام 2022، يمكن القول أن مستقبل الأوضاع في بوركينا فاسو يدور في فلك أحد السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: نجاح تراوري في الوفاء بتعهداته واستعادة النظام الدستوري في يوليو عام 2024. وينطوي هذا السيناريو على الكثير من التحديات لأن الوضع الأمني في بوركينا فاسو ما زال متردياً، وهو ما برر قيام انقلاب تراوري في سبتمبر 2022، ومن قبله انقلاب يناير، ولذا فحتى يتمكن من استعادة النظام الدستوري، عليه الوفاء بتعهداته ذات الصلة باستعادة الاستقرار واستعادة السيطرة على الأراضي الواقعة تحت سيطرة الجماعات الإرهابية في بوركينا فاسو، وهو أمر يحتاج للكثير من الإمكانات كما يحتاج إلى تعزيز قدرات وأسلحة الجيش في مواجهة الجماعات الإرهابية من جهة، وإلى تلبية مطالب الجنود والقيادات في

مجلة الدراسات الإفريقية 392

صرف رواتبهم ومكافآتهم من جهة ثانية، وإلى التغلب على أية انقسامات في صفوف الجيش قد تمهد الطريق أمام انقلاب مضاد من جهة ثالثة.

السيناريو الثاني: قيام انقلاب مضاد مدعوم من فرنسا لحماية مصالحها وبقاءها في الدولة، وهو أمر يغذيه حالة التقارب بين روسيا وقادة المرحلة الانتقالية وفي مقدمتهم تراوري، بحيث إذا لم يتمكن الأخير من توجيه رسائل تطمئن فرنسا على مصالحها في المنطقة وتهدئ من موجة الغضب الجماهيري إزاء الوجود الفرنسي بكافة أشكاله، يصبح من غير المستبعد أن تحاول فرنسا اللعب على الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية وتعزيزها للتقليل من حجم إنجازات وقدرات تراوري وأعوانه والدفع ببديل آخر يبدو أكثر مرونة في التعاطي مع المصالح الفرنسية في المنطقة.

السيناريو الثالث: سعي تراوري لإطالة أمد الفترة الانتقالية والاستمرار في السلطة، وذلك بحجة خطورة التهديدات الإرهابية التي تواجه أمن بوركينا فاسو في محيطها الإقليمي، وهو أمر ربما يضعه في إشكالية دولية واسعة النطاق وقد ينطوي على فرض بعض العقوبات الدولية على بوركينا فاسو التي لم يتعافى اقتصادها بعد من تأثير الأزمات الدولية التي عصفت بها ومنها على سبيل المثال جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية. وفي هذه الحالة، لن يجد سبيلاً للخروج من هذا المأزق إلا إذا تمكن من التلاعب بآليات التحول الديمقراطي وفي مقدمتها الانتخابات من أجل إعادة تقديم نفسه بوصفه قائد المرحلة الانتقالية الذي يمكنه الترشح في الانتخابات وعندئذ يصبح رئيساً منتخباً مثلما حدث في الكثير من دول أفريقيا جنوب الصحراء من قبل.

وختاماً، فإن تجربة بوركينا فاسو تحمل الكثير من الدلالات وتطرح الكثير من علامات الاستفهام بشأن مستقبل الدولة الأفريقية بصفة عامة، ففي ظل سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في الدولة، وفي ظل الدور البارز الذي تضطلع به الزعامات التقليدية والدينية في معادلة القوة والتأثير في المجتمع، الأمر

تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا بوركينا فاسو نموذج

الذي أشادت به قوى دولية مثل الاتحاد الأوروبي، وفي ظل سيطرة القوى الكبرى التي باتت تحرك الأحداث عن بعد وتتحكم في ماهية وتكوين النخب الحاكمة في الدول الأفريقية، يصبح السؤال عن تداعيات كل ذلك على الدول الأفريقية أمراً من الأهمية بمكان، فإلى أي مدى يمكن اعتبار الدول الأفريقية دولاً وطنية من الناحية التطبيقية؟ وهل من سبيل للبحث عن دور إيجابي للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية غير التدخل المباشر من خلال الانقلابات؟ ثم إن التساؤل الأبرز وسط كل هذا، إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التحولات في استراتيجيات الدول الكبرى في إطار تنافسها على النفوذ والموارد على استقرار الأنظمة الحاكمة في أفريقيا؟ وهل يعتبر انقلاب بوركينا فاسو بمثابة نقطة انطلاق للمزيد من الانقلابات في المستقبل؟ وإن كان الأمر كذلك، ما دلالة تجدد سيناريو الانقلابات العسكرية في أفريقيا بالنسبة لتجارب التحول الديمقراطي التي انطلقت في عموم أرجاء القارة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي؟ كل هذه تساؤلات تحتاج إلى دراسة متأنية خارج القوالب الغربية التي كثيرا ما تربط بين التحول الديمقراطي والاستقرار، وإن كانت التجارب الأفريقية وما أسفرت عنه من نتائج في هذا المقام تشير إلى ضرورة التأمل وإعادة النظر في الكثير من الأفكار التي تستوردها دول القارة الأفريقية من الغرب دون مراعاة لخصوصية وتكوين هذه الدول أو حتى لظروف نشأتها ابتداءً.

394 مجلة الدراسات الإفريقية